كلوريـــد الماغنسيوم	٢٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
كلوريـــد الكالسيوم	٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

وقد انتهت تلك الدراسات الى ان حركة التعدين في البحر الميت كانت لا تزال حتى ذلك العام تمر بالمراحل الاحتمالية فقط ، وانها لم تكن قد بلغت مرحلة الانتاج الفعلي بعد ، اذ انه كان من الممكن تطويرها بحيث تفتح افاقا صناعية جديدة في الوطن القومي اليهودي تحقق استيعابا اوسع مجالا للمهاجرين اليهود إلى فلسطين خاصة لو تحقق طلب نوفومسكي وتولوخ في خط انابيب البترول من العراق الى حيفا . ذلك ان الدراسات اليهودية انتهت الى أن الحصول على البترول سواء بشكل مباشر (من فلسطين) أو بشكل غير مباشر ، من الممكن ان يشكل مصدرا رخيص التكاليف لتوليد الطاقة الكهربائية يفوق تلك الممكن توليدها عن طريق الفحم ، فضلا عن أن البترول يمكن ان يلعب دورا هاما في عدد من الصناعات الكيميائية. وقد اكدت تلك الدراسات انه بأستثناء الثروة المعدنية للبحر الميت ، هناك مخزون من الفوسفات في التلال الواقعة الى الغرب من نفس البحر يمكن استغلالها في تسميد الارض فضلا عن وجود المنغنيز والباريتا Baryta[٢٦] والفلسبار Felcspar[٢٧] في جنوب فلسطين والكبريت في غزة . وهي في مجموعها املاح يمكن استخدامها في الصناعات الكيمائية الى جانب الاسمنت والجير (الجص) الذي نجحت الوكالة اليهودية في صناعتها محليا[٢٨] .

وتبرز الوثائق البريطانية اهتمام حكومة لندن بالدراسة التي أعدها المعهد الملكي بلندن عن انتاج البوتاس في فلسطين ومكانته من انتاج نفس المعدن في بلدان معينة حددته تلك الدراسة في عام ١٩٣٢ على الوجه التالي : ـ

البلد	المانيا	فرنسا	الولايات المتحدة	إسبانيا	بولندا	روسيا	فلسطين	الاجمالي
حجم الانتاج بالطن	١,٠١٠,٠٠٠	٣٢١,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٧٦,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠

وكانت الوثائق البريطانية تضع تأشيرات خاصة بمدلولات الانخفاض المستمر في انتاج تلك الدول من البوتاس مما يشير الى ضرورة الاهتمام بأنتاج فلسطين منه . ذلك ان حجم الانتاج بلغ في تلك الدول ٣,٢٨٠,٠٠٠ طن عام ١٩٢٩ ثم هبط الى ٢,٢١٠,٠٠٠ طن في العام التالي ثم الى ١,٥٥٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٣١ ثم استمر الهبوط في الانتاج حتى بلغ ١,٣٦٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٢ وتعلق الدوائر البريطانية اهمية على ارتفاع حجم الانتاج في عام ١٩٣٣ واحتمال وصوله الى ما يربو على مليوني طن في عام ١٩٣٤[٢٩]

وكان توزيع انتاج العالم من البوتاس خلال الفترة من ١٩٢١ الى ١٩٣٣ على النحو التالي[٣٠] : ـ